الهدف الرابع: التعليم والتعلّم مدى الحياة للجميع

1- شرح الهدف

ينص الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على "ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"، و"أيقونته" باللون الأحمر وتلخص الهدف على النحو التالي: "التعليم الجيد"، وهو تلخيص جزئي للهدف الا أنه لا يناقض مضمونه.



الربط بين التعليم والتنمية والقيم مدخل لا بد منه من أجل التحويل المجتمعي المنشود. ولا يكفي تحقيق المساواة الكمية في معدلات الالتحاق (لاسيما بين الجنسين وهو محقق في معظم البلدان) بل لا بد أن يشمل ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة وبعض الفئات المهمشة الأخرى الأكثر عرضة للإقصاء من الحق في التعليم (الفقراء جدًّا، الأرياف النائية، البدو وجماعات الرحل، المحرومون من الجنسية، اللاجئون...الخ).

في المقاربة المتبعة في هذا الدليل، يعتبر الهدف 4 الخاص بالتعليم المكون الرئيسي في البعد الثقافي المقترح (انظر الشرائح التمهيدية في الدليل)، أكثر من اعتباره قطاعًا اجتماعيًّا. فهدف التعليم الرئيسي هو تكوين المعرفة ومنظومة القيم، وإعمال الحق في المعرفة قبل أن يكون التأهيل لسوق العمل. إن ما يميز المقاربة التنموية هو هذه النظرة المتكاملة إلى التعليم ودوره في عملية التحويل المجتمعي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة وترسيخ قيم حقوق الإنسان.

في هذا السياق، فإن التحول القيمي والثقافي الذي يشكل مكونًا أساسيًّا للتنمية يشمل ثلاثة مكونات رئيسية هي المساواة والتضامن (بما فيها المساواة بين الجنسين)، والاستدامة، وثقافة السلم والحقوق، وهو لا يتحقق ما لم يتم إصلاح النظام التعليمي بشكل جذري وشامل، بما في ذلك:

- ✓ تغيير النظرة إلى المناهج وإدماج بعض الحقوق والمساواة بشكل عضوي فيها؛
- ✓ تغيير أساليب التعليم إلى الأساليب الناشطة التي تعزز التفكير العلمي والنقدي؛
- ✓ إدخال بعد الاستدامة وحماية الحياة على كوكبنا في المناهج والممارسة؛
- ✓ مراجعة النظرة التراتبية إلى التخصصات في العلوم الطبيعية والإنسانية والآداب؛
- ✓ تجاوز الفصل المضرّ بين المسار الأكاديمي والمهني؛
- ✓ إعادة النظر في فلسفة تنظيم المدرسة والجامعة والمؤسسات التعليمية لجعلها أكثر انفتاحًا وتفاعلًا مع الحياة والمجتمع بدل محاصرة الطلاب ضمن أسوار مغلقة؛
- ✓ تطوير مقاربة جديدة لدور المدرسين والأساتذة في ظل الثورة المعرفية والتكنولوجية الحالية وابتكار صيغ جديدة متناسبة مع عالمنا المعاصر ومتطلباته؛

- ✓ الاستجابة السريعة والملائمة للحالات الطارئة وتكييف أساليب التعليم معها، كما هو الحال مع جائحة كورونا؛
- ✓ التفاعل الإيجابي مع فكرة التعلم مدى الحياة، ومع مسألة تعدد وسائط ومصادر المعرفة والتكامل بينها وبين التعليم المؤسسي.

لذلك فإن إصلاح النظام التعليمي والمؤسسات التعليمية سوف يأتي في صيغة مبادرات مبتكرة وغير مألوفة، ومن خارج السياق التقليدي المتداول، تضع النظام التعليمي ومؤسساته في قلب المنظومة الثقافية الشاملة، لا بمعزل عنها.

بهذا المعنى، فإن الهدف الرابع للتنمية المستدامة تجاوز بشكل نوعي الهدف الثاني من أهداف الألفية الذي اقتصر على تحقيق تعميم التعليم الابتدائي للجميع، وهو هدف شديد التواضع ولا يشمل سوى بعد واحد. وتتميز الصيغة الجديدة التي يتضمنها الهدف الرابع للتنمية المستدامة بتوسيع نطاق الوصول إلى المؤسسات التعليمية ليشمل مرحلة الروضة (قبل الابتدائي) والمستويات الثانوية والمهنية للجميع، مع ضمان نوعية التعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين وحسب مستوى المعيشة وشمول الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعليم الدامج. كما أنه يشدد على التعليم المستمر مدى الحياة، وأن يضمن الحصول على المهارات والمعارف الضرورية للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في التنمية.

لتوضيح الانتقال من الهدف الثاني للألفية إلى الهدف الرابع للتنمية المستدامة، يمكن للمدرب استخدام الشريحة التالية:



للمدرب

التعليم (واستطرادًا الهدف الرابع للتنمية المستدامة) مسألة شعبية (بمعنى وجود شعور انطباع رائع عن الناس بالقدرة على التفاعل والتعامل مع مسائل التعليم باعتبارها مسألة قابلة للفهم انطلاقًا من أن غالبية كبيرة من الأفراد قد عاشوا هذه التجربة ويملكون فكرة عن مشاكلها وعما هو مطلوب لتحسين التعليم، ولو كانت ضبابية. وهذه نقطة قوة لا بد للمتدخلين التنمويين وللمدرب من الاستفادة منها من أجل دفع النقاش وتعميقه وتحفيز المشاركة في إبداء الرأي. وللنجاح في ذلك على المدرب أن يعمل وفق استراتيجية متكاملة بمحورين: الأول هو التأكد من أن تكون المناقشة والأفكار المتداولة في التدريب "حيّة" وقريبة من التجربة المعاشة للمشاركين (وعموم الناس)؛ والثاني هو التقدم بأفكار مبتكرة لمقاربة موضوع الحق في التعليم وتطويره داخل المؤسسات وخارجها من أجل تجاوز المقاربات التقليدية التي فقدت بريقها لكثرة التكرار.

إحدى الصعوبات التي يواجهها المدرب هنا هي النظرة السائدة إلى (قطاع) التعليم باعتباره قطاعًا اجتماعيًّا، في حين أن التعليم يتعلق أساسًا بالمعرفة والقيم والسلوكيات وبما يعتبر تأهيلًا مجتمعيًّا للمشاركة في سوق العمل وفي الحياة العامة والخاصة. الا أن البعد الثقافي غالبًا ما لا ينظر إليه بما هو بعد أو مكون له استقلالية ذاتية في مفهوم التنمية، وهو ما ينطبق على أجندة 2030 ومجالاتها الخمسة الكبرى التي تستثني المجال المعرفي/الثقافي على نحو ما تم عرضه في الوحدة الأولى من هذا الدليل. ونقترح على المدرب أن يراجع هذه الوحدة، لاسيما ما يتعلق بالبعد المعرفي/الثقافي الوارد فيها (والذي سيرد لاحقًا في دليل خاص عن هذا البعد)، والإشارة إلى هذه الإشكالية أثناء التدريب لأخذها بالاعتبار أثناء التحليل والتطبيق.

من ناحية أخرى، على المدرب أن يلحظ أيضًا أن النظريات التربوية الحديثة تتجاوز بشكل واضح النظرة التقليدية للتعليم وللمدرسة والمؤسسات التعليمية. وقد حصل تطور كبير على مستوى النظريات التربوية ونظريات التعليم والتعلم لم تترجم بعد بالقدر الكافي في التعليم المؤسسي بما في ذلك في الدول المتقدمة، فكيف بالنسبة إلى الدول النامية ومنها بلداننا العربية التي لا تزال مناهج وأساليب التعليم فيها أقرب إلى أساليب "القرون الوسطى" حيث التلقين والأوامر الإدارية واستخدام العنف وترسيخ مبدأ الطاعة والابتعاد عن الفكر النقدي...الخ. ومن الضروري أن يعي المدرب ذلك، وأن يحفز على التفكير غير التقليدي وإن لم نصل بعد إلى الأجوبة المكتملة على هذه الأسئلة بعد، إلا أن التفكير فيها مرغوب فيه وممكن في ما يخص التعليم، وأجندة 2030 والهدف الرابع للتنمية المستدامة يساعد على ذلك، بما في ذلك على الربط بين التعليم والتحول الثقافي والقيمي المطلوب في اتجاه التنمية وحقوق الإنسان و الاستدامة.

الهدف ومقاصده

قبل الولوج إلى تفاصيل المقاصد (ومؤشراتها) بشكل إفرادي، لا بد من التذكير بأهمية النظرة المدمجة إلى الهدف في ضوء الغاية الإجمالية التي تشير اليها أجندة 2030 وخلفيتها الحقوقية. وتعبر الفقرة 25 من وثيقة أجندة 2030 (في الإعلان الذي يسبق عرض الأهداف والمقاصد) عما يفترض أن يحققه سعينا إلى تطوير التعليم بما هو إعمال للحق في التعليم. وتنص الفقرة 25 على ما يلي:

"25 - ونلتزم بتوفير تعليم جيد في جميع المستويات - الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم الجامعي، والتعليم التقني، والتدريب المهني - على نحو يشمل جميع الأشخاص

وينصفهم. فالناسُ بصرف النظر عن هويتهم من حيث نوع الجنس أو العمر أو الانتماء العرقي أو الإثني، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمهاجرون، وأبناء الشعوب الأصلية، والأطفال والشباب، ولا سيما الذين يعيشون في أوضاع هشة، كلُّهم ينبغي أن يستفيدوا من فرص التعلم مدى الحياة، بما يساعدهم على تحصيل المعارف والمهارات الضرورية لانتفاعهم بالفرص المتاحة لهم ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية مشاركة كاملة. وسنسعى جاهدين إلى تهيئة بيئة ينشأ فيها الأطفال والشباب فتغذيهم بما يلزمهم لإعمال حقوقهم وتحقيق قدراتهم على وجه تام، فيصبحون بذلك مَددًا يعين بلداننا على جني ثمار المكاسب الديمغرافية، ويشمل ذلك إقامة مدارس آمنة وتوثيق وشائج المجتمعات المحلية والأسر".

هذه الفقرة تظهّر التوجهات الجديدة والغاية الاجمالية، بما في ذلك جعل التعليم المؤسسي جزءا من مسار التعلم مدى الحياة، إضافة إلى الربط بين التعليم (ومؤسساته) وبين المجتمع المحلي والاسرة، بما يؤشر ضمنا إلى وجهة التطور والإصلاح المرغوب بهما. وانطلاقًا من هذه الغاية الاجمالية المعبر عنها في هذا النص، يمكن النظر إلى المقاصد الافرادية بشكل تكاملي مع الهدف نفسه ومع مسار التحول التنموي بشكل مستقل، وتحديد معاني وتوجهات السياسات المطلوبة بشكل أكثر دقة.

الهدف 4

يتكون الهدف الرابع من 7 مقاصد نتيجة و3 مقاصد سياسات.

تتوزع مقاصد النتيجة على 5 محاور، أولها ضمان التعليم للجميع، والثاني يركز على المهارات والتأهيل لسوق العمل، والثالث عن المساواة في الحق في التعليم لاسيما بين الجنسين، والرابع عن محو الأمية، والخامس عن المناهج ومضمون العملية التعليمية التنموي.

أما مقاصد السياسات/الوسائل الثلاثة فتنص على 3 مستلزمات لتحقيق الهدف الرابع أولها بناء المرافق التعليمية الدامجة؛ والثاني هو توسيع فرص التعليم الجامعي والمهني للدول الأقل نموًّا؛ والثالث هو الاهتمام بزيادة عدد وكفاءة المعلمين. وثمة بعد دولي في هذه المقاصد، إذ يجب اعتبارها من ضمن أولويات مساعدات التنمية للدول النامية، لاسيما الأقل نموًّا.

ويعرض الإطار التالي النص الحرفي للهدف الرابع:

الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

4-1 ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، ما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030

4-2 ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030

4-3 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030

٤-4 الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030

4-5 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030

4-6 ضمان أن تلمّ نسبة كبيرة جميع الشباب من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030

4-7 ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030

٤-أ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع

٤-ب الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020

٤-ج الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030

يمكن للمدرب أن يختار عرض مقاصد الهدف باستخدام صيغة الجداول أو الأشكال البيانية الآتية:

الهدف الرابع: مقاصد النتائج	
4 - 1	ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، ما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030.
4 - 2	ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030.
4 - 3	ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول علم 2030.
4 - 4	الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030
4 - 5	القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول علم 2030.
4 - 6	ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030
4 – 7	ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030

الجدول أعلاه يعرض النص الحرفي لمقاصد النتائج السبعة، ويمكن للمدرب أن يختار الشكل البصري الذي يتضمن إعادة توزيع/تجميع المقاصد السبعة ضمن خمسة محاور هي بمثابة ابعاد فرعية للعملية التعليمية وبما يسهل التحليل وعدم إغفال أي بعد رئيسي. والمحاور الخمسة هذه هي: ضمان التعليم، توافر المهارات، المساواة، محو الأمية، تطوير المناهج. وترتبط بكل محور مقاصد محددة بشكل مباشر أو عضوي، مع التأكيد على الترابط الإجمالي بينها بما في ذلك مقاصد الوسائل. وسوف يجري التعليق على كل مقصد ودلالاته بعد قليل.

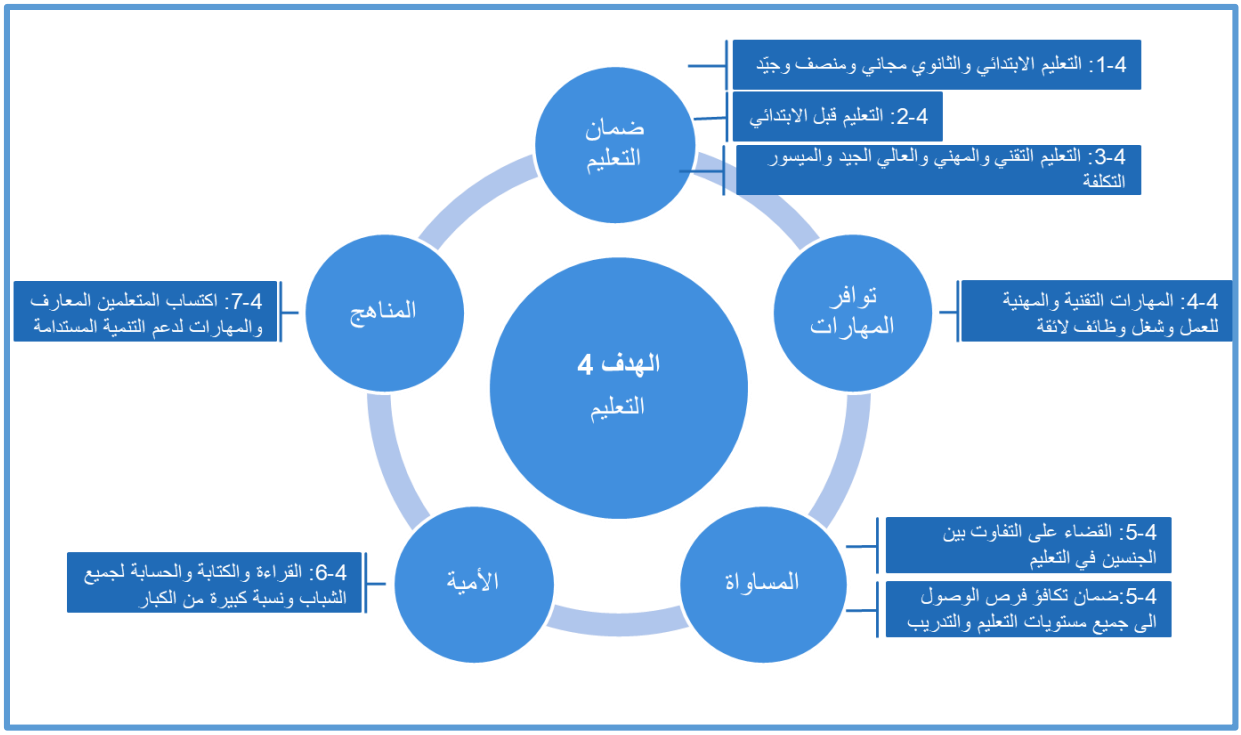

أما مقاصد الوسائل والسياسات، فيمكن للمدرب أن يستخدم الجدول والشكل البياني التاليين. ونلفت النظر إلى أن هذه المقاصد بالغت الأهمية ولها طابع ملموس ومباشر، سواء بالنسبة إلى الالتزامات الدولية لمساندة الدول النامية، أو بالنسبة إلى السياسات والبرامج الحكومية الوطنية التي لا بد وضعها من أجل توفير التعليم والحق في المعرفة للجميع.

الهدف الرابع: مقاصد الوسائل/السياسات	
4- أ	بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئه بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع.
4 – ب	الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعملية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2030.
4 – ج	الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030.

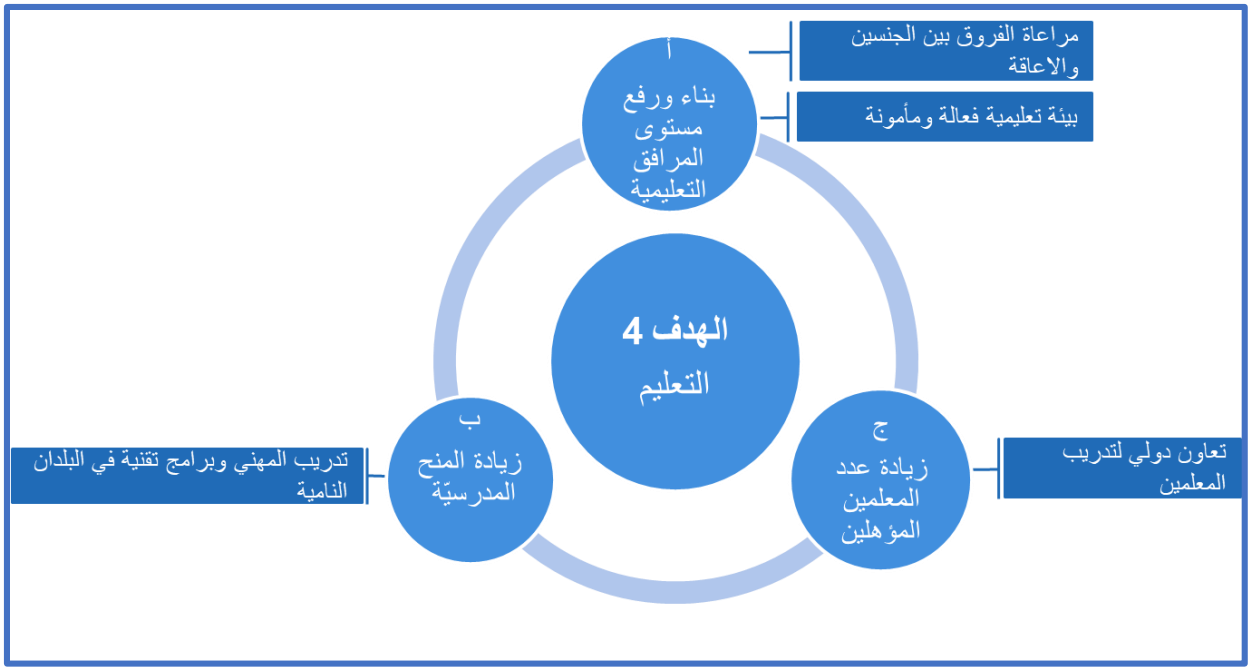

2- نقد الهدف الرابع

كما في حالة الصحة، حصل تطور نوعي في تناول الهدف الخاص بالتعليم في أجندة 2030 مقارنة بأهداف الألفية. ففي هذه الأخيرة كان الهدف يقتصر على محو الأمية وتعميم التعليم الابتدائي للجميع، وهي مقاصد (أو أهداف) كانت تنطبق على حزمة من الدول الأقل نموًّا (ولا تزال) حيث إن معظم الدول النامية والمتقدمة كانت قد بلغت نسبة تغطية تقارب 100% في الالتحاق بالتعليم الابتدائي، واعتبرت نفسها – بمعنى ما – غير معنية بهذه المقاصد بالتحديد، وبعضها قام بوضع أهداف وطنية أكثر تقدمًا مثل تعميم الالتحاق على المستوى الأساسي أو الثانوي، أو التركيز على نوعية التعليم، أو غير ذلك.

ويشكل الهدف الرابع للتنمية المستدامة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، تحولًا نوعيًّا سواء لجهة التوسع الأفقي في المسائل التي يغطيها، أو الذهاب أكثر في العمق من حيث نوعية الإنجاز المطلوب ومداه. وبهذا المعنى فهو هدف صالح لكل الدول، الأقل نموًّا والنامية والمتقدمة، مع تفاوت في الأولويات في ما بينها. كما أن هذه الصياغة الجديدة للهدف أكثر انسجامًا مع مقاربة حقوق الإنسان (الحق في المعرفة والحق في التعليم)، وفيها تحول هام في عدم حصره بمن هم في سن الالتحاق بالمؤسسات التعليمية ليشمل مسألة التعليم مدى الحياة، إلى جانب ارتباط أكثر وضوحًا مع الأهداف والمقاصد ذات المضمون الاقتصادي أو الثقافي/القيمي.

وبهذا المعنى يعبر الشكل المرفق عن الترابط بين الهدف الرابع والأهداف الأخرى للتنمية المستدامة:



إن مضمون الهدف الرابع متى نظر إليه في كليته أو في مكوناته، هو على ترابط قوي بعدد من الأهداف الأخرى: أولها الهدفان العاشر (المساواة) والخامس (المساواة بين الجنسين) وهو ترابط من مدخلين الأول هو تحقيق المساواة بين الجميع (بما في ذلك هنا الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المستثناة عادة) بما في ذلك المساواة بين الجنسين في التعليم؛ والثاني هو أن تسهم المؤسسات التعليمية والمناهج في تعزيز قيم المساواة والدمج والتنوع والمساواة بين الجنسين وتغيير السلوكيات ذات العلاقة. كما هو مرتبط بالهدف الثامن (الاقتصاد) حيث إن التأهيل للنشاط الاقتصادي والعمل المنتج وتوفير المهارات المناسبة لذلك هو من ضمن وظائف التعليم. كما أن الهدف الرابع يشدد على مساهمة التعليم في ترسيخ قيم الاستدامة (الأهداف 12 و13 و14 و15 وغيرها)، وبناء السلم والتضامن (الهدف 16). وأخيرًا فإن مقاصد الوسائل تتضمن موجبات واضحة على المجتمع الدولي في ما خص دعم التعليم في الدول النامية، وهو ما يعني الترابط المباشر مع الهدف 17.

ويمكن الذهاب أبعد من ذلك في تفصيل الترابطات المشار إليها على مستوى المقاصد على النحو المبين في الجدول أدناه:

التعليم في الأهداف الأخرى		
الهدف	المقصد	الشرح
الهدف 5	5-1: القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء	القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء تحديدًا، يتطلب التساوي بين الرجال والنساء في كل مندرجات الحق في التعليم وفي المعرفة: من الالتحاق في كل مراحل التعليم، إلى نوعية التعليم، أو تجهيز المدارس، إلى الاختصاصات، إلى مرحلة التعلم مدى الحياة لاسيما لكبار السن. كما أنه يعني أن يسهم التعليم، سواء من خلال الممارسات والسلوكيات داخل المؤسسات التعليمية أو في المناهج، في التصدي للمرتكزات الثقافية للتمييز ضد النساء.
الهدف 10	الهدف نفسه: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها 10-2: تمكين وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للجميع.... 10-3: ضمان تكافؤ الفرص الحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج...	تحقيق الهدف والمقاصد المحددة يشمل التعليم أيضًا، ذلك أن اللامساواة في التعليم تعني اللامساواة في الحق في المعرفة، إضافة إلى كون ذلك من الأسباب المؤدية إلى عدم التكافؤ في الفرص والنتائج، إضافة إلى أن الحرمان أو الانتقاص من الحق في التعليم يؤدي إلى التهميش والإقصاء.
الهدف 8	8-6: الحد من نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل...	الالتحاق في التعليم للشباب هو النشاط المتناسب مع عمرهم ومع دورهم في المجتمع. والهدف الثامن هنا يلحظ عن الشباب يفترض أن يكونوا ملتحقين بالتعليم أو التدريب أو العمل (ضمن القوانين وشروط العمل اللائق)، باعتبار التعليم (والعمل) هو آلية للاندماج الاجتماعي (والاقتصادي).
الهدف 13	13-3: تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشريّة للتخفيف من تغير المناخ	يشمل هذا المقصد هنا بشكل ضمني مجمل الأهداف البيئية وكل ما يتعلق بالاستدامة. والمقصد المحدد يشير مباشرة إلى دور التعليم في التغيير القيمي والسلوكي حفاظًا على الاستدامة (والسلوك الصديق للبيئة) وهو يقع مجددًا في صلب مسألة تطوير المناهج، والتحول في مقاربة مؤسسات التعليم وجعلها أكثر تفاعلًا مع العالم المعاصر ومع المجتمع

		وقضاياه، كما يلفت إلى أهمية الممارسات والسلوكيات داخل الفضاء المؤسسي نفسه.
الهدف 16	16-1: الحد من جميع أشكال العنف 16-6: إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة 16-7: اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات	كل هذه المقاصد أيضًا ذات صلة بالتعليم ومؤسساته. فالعنف المدرسي ظاهرة متفشية، وكذلك الحاجة إلى نمط إدارة جديد وتفاعلي وشفاف للمؤسسات التعليمية أمر ضروري. أضف إلى ذلك أن المناهج والممارسات داخل المؤسسة التعلمية يجب أن تساهم بقوة في تعميم قيم الحقوق والتضامن والسلم.

جدول...: ترابط الهدف الرابع مع مقاصد محددة في الأهداف الأخرى

للمدرب

الهدف من التفصيل في الترابطات على مستوى الأهداف أو المقاصد، هو التشجيع على تجاوز المقاربة للتقليدية للتعليم التي تحصره في مسائل محدودة غالبًا ما تتعلق بالتعليم نفسه، أو بالتأهيل لدخول سوق العمل. فهذا التفصيل يوضح دور التعليم في التحول المجتمعي وفي التنمية بما هي مسار عام للتطور المجتمعي، كما أنها تساهم في لفت النظر إلى أن المسألة تتعلق أيضًا بالحق بالمعرفة والتعلم الدائم المرافق لدورة الحياة وتشمل كل الأعمار، ولا تقتصر على فئة عمرية معينة.

وما يجب لفت النظر إليه، هو أن التركيز الغالب على التعليم المؤسسي في مختلف المراحل، يترافق أحيانًا مع تهميش أو إغفال للحق في المعرفة والتعلم مدى الحياة التي تشمل تطويرًا جوهريًّا في الهدف الرابع للتنمية المستدامة مقارنة بأهداف الألفية. وبالتالي فإن إغفال هذا الجانب وعدم شموله بالعرض والتحليل اثناء التدريب يعني إغفال بعد أساسي من أبعاد الهدف الرابع والمقاربة الحقوقية، ويفترض بالمدرب أن يتنبه له.

نقطة أخرى تتطلب اهتمامًا خاصًّا هي **التعرف بدقة إلى الفئات المستثناة من الحق في التعليم** أو التي تشملها الفجوات التعليمية الكمية أو النوعية أكثر من غيرها. **على سبيل المثال الأشخاص ذوو الإعاقة هم غالبًا من أكثر الفئات حرمانًا من التعليم عمومًا أو من التعليم الدامج** (حيث يتم عزلهم في مؤسسات خاصة بهم). كما ثمة مشكلة مع فئات أخرى (الفتيات الريفيات في بعض البلدان، أو البدو، أو اللاجئين، أو فاقدي الأوراق الثبوتية...الخ)، **ومن الضروري أن يلتفت المدرب إلى هذه الفئات، وأن يحاول مع المشاركين التعرف إلى الفئات الأكثر تهميشًا في مجال التعليم، والتركيز على هذه الفئات أثناء اقتراح السياسات.**

في هذا السياق، يمكن للمدرب أن يذكر أمثلة تدعم هذه المقاربة مأخوذة من واقع البلدان العربية (أو البلدان المعنية المشاركة في التدريب) وتشجيع المشاركين على تقديم أمثلة أخرى استنادًا إلى تجاربهم ومعارفهم.

مراجعة المقاصد

مع التذكير بأهمية المقاربة المندمجة والنظر إلى كل هدف بشكل كلي بكامل عناصره وترابطاته، يلخص الجدول التالي العناصر الأكثر أهمية في مراجعة مقاصد الهدف الرابع:

الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع	
4-1 ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030	العناصر المتضمنة في هذا المقصد متعددة، فهو يجب أن يشمل الجميع (بنات وبنين) دون أي استثناء من أي نوع آخر، وان يغطي المرحلتين الابتدائية والثانوية (وضمنًا مرحلة الروضة إذا ما تم عطفه على المقصد التالي)، وأن يكون هذا التعليم مجانيًّا، ومنصفًا (لا يميز بين شخص وآخر) وبنوعية جيدة. كما أن المقصد يشدد على أن يترجم كل ذلك في النتائج العملية الملائمة والفعالة التي يحققها التعليم. إن الإخلال بأي عنصر من هذه العناصر يعني الإخلال بتحقيق المقصد نفسه، ولا يصح هنا أن نعتبر التساوي في الالتحاق بمثابة تحقيق للمقصد بمرمته بمعزل عن نوعية التعليم ومدى تجسيد ذلك في الحياة العملية.
4-2 ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030	هذا المقصد مشابه للمقصد السابق إنما ينطبق على مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل الابتدائي. وهذه المرحلة (الروضة) تعتبر أساسية من النماء المعرفي والنفسي للطفل وهي تؤهله للدخول في التعليم الابتدائي ولها تأثير حاسم على مستواه الإدراكي وقدرته على الإنجاز في المراحل اللاحقة. الفكرة هنا أن مرحلة الطفولة المبكرة والروضة أساسية وهي كانت غير ملحوظة في الصيغ السابقة للهدف الخاص بالتعليم، وغالبًا ما تكون نسب الالتحاق بالروضة متدنية بمقدار الثلث أو النصف (وأحيانًا أكثر) عن الالتحاق بالتعليم الابتدائي.
4-3 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030	هذا المقصد هو توسيع أفقي وعمودي للمقصد الأول، إذ يشير أيضًا بالتسمية إلى التعليم المهني والتقني والتعليم العالي، على أن يتوفر ذلك للجميع، نساءً ورجالًا، وبالنوعية عينها. المقاصد الثلاثة الأول والثاني والثالث تتعلق كلها بالبعد نفسه، مع اختلاف المراحل وأنواع التعليم.
4-4 الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030	المقصد يتعلق بالمهارات الخاصة بالتأهيل لسوق العمل. هو أحد وظائف النظام التعليمي. يتضمن المقصد إشارة إلى الوظائف اللائقة (وهذه نقطة هامة)، والأعمال الحرة. ما يجب التنبه له بالنسبة إلى هذا المقصد هو عدم فهمه على أنه محصور بالتعليم/التدريب التقني/المهني، بل يجب النظر إليه باعتبار أن وظيفة النظام التعليمي أيضًا هي توفير المهارات للجميع، بما في ذلك ما يؤهل لدخول سوق العمل.

	أما نقطة الفصل بين المسارات الأكاديمية والتقنية/المهنية فهي مسألة أخرى تتعلق بالنظرة إلى إصلاح التعليم سيجري تناولها لاحقًا.
4-5 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030	هذا المقصد عن المساواة في التعليم. ذكر المقصد التفاوت بين الجنسين، والتكافؤ في الفرص لجميع الفئات في كل المستويات، مع تخصيص الأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، والأطفال في أوضاع هشة. يجب إيلاء عناية خاصة للتعليم الدامج للأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك للقيام بجهد وطني لتحديد الفئات المحرومة من هذا الحق بشكل عياني في كل بلد، والتأكد من احترام حقوقهم بالحصول على تعليم جيد في كل المستويات.
4-6 ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030	المقصد عن محو الأمية، ويشمل الجميع من كل الأعمار. المقصد يشير إلى القراءة والكتابة والحساب، أو ما يعتبر بالأمية الوظيفية (لا الأمية القرائية فقط)، وهذه يمكن تحديدها بشكل مرن حسب الخصائص الوطنية ضمن المبادئ العامة للحق في التعليم.
4-7 ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030	هذا المقصد يتعلق بالمناهج وأساليب التدريس. فهو يشمل المعارف والمهارات (التي تكتسب أيضًا بالممارسة أثناء التعليم). ويحدد المقصد المحاور الرئيسية للمضامين والقيم المرغوب بها: التنمية المستدامة واحترام البيئة، حقوق الإنسان، المساواة بين الجنسين، ثقافة السلام، المواطنة العالمية، التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة. هذا المقصد يقع في صلب الوظيفة الثقافية للتعليم ودوره في التحول القيمي وتغيير السلوكيات. كما أنه يشير إلى وجهة محددة بوضوح لإصلاح المناهج وأساليب التدريس والمناخ المدرسي والجامعي. هذا المقصد هام جدًا من أجل إعادة الاعتبار إلى الوظيفة المجتمعية التحويلية للتعليم.
4-أ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع	هذا اول مقاصد الوسائل/السياسات.

مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع	يتطلب ضمان الحق في التعليم توفر مرافق تعليمية بالكمية والنوعية الكافية من أجل استيعاب التلامذة والطلاب وتوفير شروط التعليم الملائمة وتحقيق النتائج المرجوة. هذا الأمر بالغ الأهمية النسبة إلى الدول النامية لاسيما الدول الأقل نموًّا حيث إن عدم توفر العدد الكافي من المدارس والصفوف هو أحد الأسباب الأكثر أهمية في تدني الالتحاق بشكل عام أو في بعض الأوساط والمناطق. إلا أن المقصد يطال أيضًا الدول الأخرى وخياراتها بمقدار ما لا تتوفر العناصر الأخرى التي يشير إليها: مثلًا أن تكون المؤسسات التعليمية مراعية للفروق بين الجنسين وهو يعني ضمنًا أن تكون مختلطة؛ وأن تكون دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وأن تكون بيئة المدرسة آمنة وخالية من العنف...الخ. في كل بلد يجب تحديد نوع المشاكل المادية التجهيزية والمتعلقة بخيارات السياسات في التعليم، وان توضع الأهداف المحددة الضرورية والسياسات الملائمة لبلوغها.
4-ب الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة الأقل نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2030	هذا المقصد عالمي، وهو يتعلق بمسؤولية الدول المتقدمة في توفير المنح الدراسية بالأعداد الكافية للاستجابة لحاجات الدول الأقل نموًّا في مجال التعليم. وقد حدد الأفق الزمني لتحقيق هذا الهدف بعام 2020، أي يفترض أن يكون محققًا مع نهاية العام الحالي. نقطة أخرى، الهدف يذكر على وجه التحديد اختصاصات معينة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبرامج الهندسة والعلوم، وهذه هامة جدًا وثمة نقص فادح فيها في البلدان النامية والأقل نموًّا. مع ذلك فإنها تحمل انتقاصًا من أهمية الاختصاصات الأخرى مثل علوم الاجتماع والاقتصاد والفنون وغير ذلك من العلوم الإنسانية التي تحتاجها الدول النامية بالقدر نفسها، وأحيانًا أكثر. ومع كون هذا الهدف عالميًّا، إلا أنه لا يعفي الحكومات الوطنية من اتخاذ إجراءات من أجل ضمان وصول الأكثر فقرًا في بلدانها إلى هذه الاختصاصات وغيرها.
4-ج الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030	هذا المقصد أيضًا له طابع دولي وهو أن تتضمن مساعدات التنمية زيادة عدد المعلمين المؤهلين وتطوير مؤهلاتهم. الا أنه في الوقت عينه حاجة كبيرة في عدد غير قليل من الدول يجب الاستجابة له من خلال السياسات الوطنية أيضًا. وهو ما يطرح أكثر من مسألة أولها تغيير النظرة الدونية إلى مهنة التعليم والتعبير عن ذلك في تحسين رواتب ومستوى معيشتهم، والثاني من خلال السياسات الوطنية لزيادة مؤهلاتهم بما يتناسب مع نظريات التنمية الحديثة

	ومتطلبات التعليم في ظل العولمة والتطور التكنولوجي، وخصائص البلد المعني في آن.

للمدرب

التمعن في هذا التحليل والقيام بتحليل شخصي للمقاصد (والمؤشرات على ما سيأتي لاحقًا) أمر ضروري للتمكن من المعرفة النقدية العميقة للهدف بشكل كلي. وهو ما يجب أن ينطبق على كل الأهداف. وللمدرب أن يقرر الشكل المناسب لعرض ذلك على المشاركين في التدريب، ومستوى التعمق والتفصيل المناسبين لهدف التدريب وإطلاع المشاركين واهتماماتهم واحتياجاتهم. ويمكن في هذا الصدد أن يقتصر الأمر على تقديم مثل أو نموذج عن مقصد أو أكثر (حسب مجال الاهتمام الرئيسي للمشاركين)، أو التوسع إلى عرض كل المقاصد (يصح ذلك في حال كان المشاركون من الأشخاص المعنيين بالتخطيط الوطني مثلًا). كما يمكنه أن يقوم بذلك في شكل عصف ذهني أو تمرين عمل مجموعات.

3- مؤشرات الهدف الرابع

للمدرب أن يستعين بالتقديم الذي سبق عرضه في الهدف الأول عن المبادئ العامة، ثم ينتقل إلى عرض مؤشرات الهدف الثالث.

الهدف الرابع مع مقاصده والمؤشرات

يعرض الجدول التالي مقاصد الهدف الرابع والمؤشرات المقترحة لقياسها، مع ملاحظات تفصيلية على المؤشرات. وقد قمنا باختصار جزئي للمقاصد لاسيما أنها وردت في صيغتها الكاملة في أكثر من مكان.

الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع		
4-1 ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة ...	4-1-1 نسبة الأطفال والشباب: (أ) في الصف الثاني/ الثالث؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ (ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في '1' القراءة، '2' الرياضيات، بحسب الجنس	يقيس هذا المؤشر نوعية التعليم من خلال قياس نسبة العلامات المطلوبة في القياسات الدولية للقراءة والرياضيات في السنوات الدراسية المحددة في المؤشر. يعطي هذا المؤشر فكرة عن مستوى المعارف المقارن بين الدول. المؤشر نوعي أساسًا، والتعبير عنه كمي بمعنى نسبة التلامذة الذين يحصّلون المستوى المطلوب. المؤشر جزئي ولا يغطى مجمل عناصر المقصد.
	4-1-2 معدل إكمال مراحل التعليم الابتدائي، والأساسي، والثانوي.	مؤشر كمي يقيس نسبة التلامذة الذين يكملون التعليم الابتدائي والأساسي (المتوسط) والثانوي من أصل إجمالي الذين التحقوا في بداية المرحلة. يقيس هذا المؤشر الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي، ونسبة التسرب من التعليم في كل مرحلة من المراحل. وهذا المؤشر أكثر أهمية من مؤشر الالتحاق البسيط. المؤشران المقترحان لا يقيسان مجانية التعليم، وهو ما يمكن قياسه بشكل نوعي من خلال التحقق من السياسات ومن النظام التعليمي، والتثبت من صحة النتائج من خلال وسائل قياس أخرى (من ضمنها المسوحات) ومقاطعة المعلومات.
4-2 ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي ...	4-2-1 نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يسيرون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة والتعلم والرفاه النفسي، بحسب الجنس	المؤشر هنا هو عبارة عن دليل مركب من 20 عنصرًا/بيانًا ويحسبه اليونيسف. وهو يقيس وضع الطفل في ثلاثة مجالات: الصحة والتعلم والحالة النفسية. ويجب على الطفل بين 24 و59 شهرًا مقسمة إلى فئات عمرية فرعية، أن يستوفي عددًا معينًا من هذه العناصر (بين 7 و15 حسب الفئة العمرية الفرعية). المؤشر هو دليل إذن، وهو صعب الحساب وطنيًّا، ودلالته ملتبسة بسبب تعدد مكوناته.
	4-2-2 معدل المشاركة في التعلّيم المنظّم (قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)، بحسب الجنس	المؤشر كمي ويقيس نسبة الالتحاق بصف الروضة الذي يسبق مباشرة الصف الأول الابتدائي. غالبًا ما يكون التعليم ما قبل الابتدائي سنتين، والمؤشر يقيس السنة الأخيرة في المرحلة. وهذا مؤشر هام لأن الالتحاق بالروضة له تأثير هام نسبيًّا على مستوى الإنجاز في التعليم

		الابتدائي. وهو صالح في معظم الدول ذات مستوى التنمية المتوسط وما دون.
4-3 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي...	4-3-1 معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً الماضية، بحسب الجنس	هذا المؤشر يشمل فئتين عمريتين هما الشباب (15-24 سنة) والبالغون في سن العمل (25-64)، كما أنه يشمل الالتحاق بالمدارس وبأشكال من التعليم غير النظامي والتدريب. هو أكثر من مؤشر، ومصدر البيانات في هذه الحالة هو المسوحات السكانية و/أو البيانات الإدارية. دقة البيانات وتوفرها في فترات زمنية متقاربة محدودان. وفائدة المؤشر كما هو مقترح بشكل مجمع محدودة أيضًا. لا يقيس المقصد بشكل مناسب كما يتضح من الاختلاف بين مضمون المقصد (التكافؤ بين الجنسين في التعليم المهني والجامعي الجيد والميسور) وما يعبر عنه المؤشر.
4-4 الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة ...	4-4-1 نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب نوع المهارة	مؤشر مركب أيضًا. ثمة جدول من 11 مهارة تتعلق كلها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الحاسوب) تتراوح بين نسخ ملف، أو ارسال بريد الكتروني، أو القيام بعمليات حسابية بسيطة، وصولا إلى البرمجة. ويقيس المؤشر المركب هذا نسبة من استخدموا هذه المهارات خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. ملاحظتان رئيسيتان على هذا المقصد والمؤشر، الأولى هو انحيازه لصالح نوع محدد من التكنولوجيا (على أهميتها) وهي ذات دلالة محدودة من منظور التنمية. الملاحظة الثانية هي صعوبة القياس في الدول النامية وعدم ملاءمته للأولويات الوطنية في هذه البلدان.
4-5 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية	4-5-1 بيانات المساواة (أنثى/ذكر، وريفي/مُدُني، ومستوى الثراء من القاع إلى القمة ومؤشرات أخرى مثل حالة الإعاقة، والشعوب الأصلية، والمتضررين من النزاع متى أصبحت البيانات متوافرة) لجميع مؤشرات التعليم في هذه القائمة التي يمكن تصنيفها	هذا ليس مؤشرًا. هو قائمة مؤشرات التعليم كلها معروضة بشكل مفصل حسب الجنس، وريف ومدينة، ومستويات الثروة، والإعاقة، والمتأثرين بالحرب والنزاع، وغيرها من الخصائص. هذا النوع من "المؤشرات" يعبر عن الإرباك والتوسع غير المفهوم في مقاصد الأجندة والمؤشرات بما يتطلب جهدًا كبيرًا من الدول، مقابل مردود محدود، وهو لا يزيد شيئًا على حاجة البلدان التي يكون لديها نظام رصد متطور.

والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة...		
4-6 ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب ...	4-6-1 النسبة المئوية للسكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتًا من الكفاءة في تصنيفات وظيفية تتناول (أ) الأمية، (ب) المهارات الحسابية، بحسب الجنس	هنا مؤشران الأول لقياس الأمية القرائية، والثاني لقياس الأمية بمبادئ الحساب الأساسية. يتم تحديد المستويات وطنيًا ضمن المعايير المحددة عالميًا. يتم جمع هذه البيانات من خلال المسوحات السكانية وأحوال المعيشة، ولا يتوقع أن تكون دقيقة بالقدر الكافي. مسوحات الأمية تبقى هامة في البلدان النامية، لاسيما بالنسبة للفئات العمرية الكبيرة.
4-7 ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، ... بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة..	4-7-1 مدى تعميم '1' تعليم المواطنة العالمية و '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك على جميع الصعد في: (أ) السياسات التعليمية الوطنية، و (ب) والمناهج الدراسية و (ج) تدريب المعلمين و (د) تقييم الطلاب	هذه مسائل نوعية يصعب قياسها بمؤشرات كمية. وقد يكون ثمة مبالغة في افتراض إمكانية قياس بسيط نسبيًا من خلال مؤشر لمسائل من نوعة التنمية المستدامة، أو المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان... الخ، وأن يقاس في السياسات والمناهج وتدريب المعلمين وتقييم الطلاب.... هذه مهمة شبه مستحيلة. وتقييم مثل هذه المسائل يتطلب تحليلًا نوعيًا من قبل أخصائيين وخبراء متعددي الاختصاصات، أكثر مما يمكن تحقيق ذلك بمؤشرات مباشرة.
4-أ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع	4-أ-1 نسبة المدارس التي تحصل على: (أ) الطاقة الكهربائية؛ (ب) شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية؛ (ج) أجهزة حاسوبية لأغراض التعليم؛ (د) هياكل أساسية ومواد مكيفة للطلاب ذوي الإعاقة؛ (هـ) مياه الشرب الأساسية؛ (و) مرافق صحية أساسية غير مختلطة؛ (ز) مرافق أساسية لغسل الأيدي (وفق التعاريف الواردة في مؤشر توفير المياه	هنا أيضًا نحن إزاء قائمة مؤشرات تتعلق بتوفر تجهيزات معينة، وتحسب نسب المدارس والمؤسسات التعليمية التي يتوفر فيها كل تجهيز. لسنا أمام مؤشر واحد بل أمام قائمة تحقق أو نظام رصد للمؤشرات التعليمية. قائمة المؤشرات هذه تقتصر على الجوانب المادية والتجهيزية، وهي لا تشمل مسألة البيئة الآمنة والخلو من العنف، وهذه من المسائل الهامة جدًا في بلداننا.

	وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)	
4-ب الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموًّا ... للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2030	4-ب-1 حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم المنح بحسب القطاع ونوع الدراسة	المؤشر يتعلق بالمقصد بشكل مباشر. الا أنه مؤشر مدخلات (حجم المساعدة الإنمائية المخصصة للمنح التعليمية) إلا أن المؤشر غير كاف لأنه لا يوضح التناسب بين المساعدات المقدمة والحاجة الفعلية.
4-ج الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا ...	4-ج-1 نسبة المعلمين في (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي؛ (ب) التعليم الابتدائي؛ (ج) التعليم الإعدادي؛ (د) التعليم الثانوي الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظَّم للمعلمين (مثل التدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين	هذا مؤشر على صلة وثيقة بنوعية التعليم، وهو مؤشر كمي لحالة نوعية (مستوى التأهيل). يتم حساب هذا المؤشر كنسبة للمعلمين المؤهلين إلى إجمالي المعلمين في كل مرحلة. هو مؤشر مخرجات، ويستخدم لقياس فعالية السياسات التي يعبر عنها المقصد (أي زيادة عدد المعلمين المؤهلين بما في ذلك من خلال التعاون الدولي). إلا أن المؤشر لا يقيس مباشرة ملاءمة السياسات ولا فعالية التعاون الدولي مباشرة (مثلا المؤشر 4 ب 1 يقيس فعالية المساعدة الإنمائية بالنسبة للمنح الدارسية المقدمة من الخارج وكان بالإمكان إضافة مؤشر مباشر من هذا النوع يتعلق بنسبة وتطور المساعدة الإنمائية لتطوير الكادر البشري في مجال التعليم).

العدد البسيط لمؤشرات الهدف الرابع هو أحد عشر مؤشرًا، إلا أن بعض هذه المؤشرات هي نفسها أدلة مركبة من عدد أكبر من المؤشرات/المتغيرات، كما أن الهدف يتطلب أن تعرض المؤشرات بشكل مفصل حسب الجنس أو العمر أو المنطقة الجغرافية والإعاقة والانتماءات الإثنية...الخ، ما يحيل مباشرة على ضرورة وجود نظام رصد متكامل للمؤشرات التربوية، وهذا أمر متوفر عموماً في معظم الدول على نحو أفضل مما هو متوفر بالنسبة إلى المجالات الأخرى. إلا أن ذلك يطرح إشكالية محددة هي هل أن مؤشرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة يفترض أن تشمل مجمل مؤشرات الرصد التربوي في بلد معين؟
الجواب بالإيجاب على هذا السؤال ليس عمليًّا من الناحية الواقعية. لذلك فإن التعامل مع المؤشرات يفترض أن يكون "ذكيًّا" smart بمعنى أن يكون لصانعي السياسات والمخططين دور أساسي في تحديد الأهداف الوطنية والأولويات بدرجة متقدمة من الدقة، وأن يصار استنادًا إلى ذلك إلى اختيار المؤشرات الدولية الأكثر ملاءمة من القائمة الكاملة لمؤشرات الهدف الرابع، ومستوى التفصيل المتناسب مع الخصائص الوطنية، وأن يضاف إليها بعد ذلك أي مؤشرات أخرى تعبر المشكلات والفجوات الأكثر أهمية في الوضع التربوي في البلاد، والمؤشرات التي تعبر على النحو الأمثل عن الوسائل الواقعية لتحقيق الأهداف.

للمدرب
هذا النوع من المقاربة لاعتماد المؤشرات لأهداف التنمية المستدامة يمكن اعتماده بالنسبة إلى كل الأهداف في سياق مسار التكييف الوطني. والمثال الذي يرد هنا عن التعليم لكون الموضوع ومؤشراته أقرب إلى المعرفة العامة للناس والمشاركين من غيره من الأهداف أو المسائل. لذلك يمكن للمدرب أن يطور تمرينًا تطبيقيًّا عن اختيار المؤشرات الخاصة بالهدف الرابع في البلدان المشاركة في التدريب ينفذه المتدربون.

4- التعليم والحقوق

الحق في التعليم
وفقًا للمعايير الدولية، فإن الحق في التعليم:

- ✓ هو حق **شامل، اقتصادي وحق اجتماعي وثقافي**؛ كما أنه يمثل أيضًا **حقًا مدنياً وحقًا سياسيًّا**. على سبيل المثال، كثيرًا ما يكون من الأصعب على الأفراد الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة أن يجدوا عملاً، أو أن يشاركوا في نشاط سياسي أو أن يمارسوا حريتهم في التعبير. هو إذا أداة من أجل تعزيز التنمية والعدالة الاجتماعية.
- ✓ هو حق **تمكيني**، فهو الأداة الرئيسية التي يمكن بها للكبار والأطفال المهمَّشين اقتصادياً واجتماعيًّا أن ينهضوا بأنفسهم من الفقر وأن يعززوا قدرتهم على المشاركة في تقرير مصيرهم الشخصي ومسار تطور مجتمعاتهم. وللتعليم دور حيوي في تمكين المرأة، وحماية الأطفال من العمل الاستغلالي والذي ينطوي على مخاطر، وكذلك من الاستغلال الجنسي. -هو يساعد في الحد من الانتهاكات. إن انعدام فرص التعليم للأطفال كثيرًا ما يزيد من تعرضهم لشتى أشكال **انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى**. على سبيل المثال، فإن الأطفال، الذين يعيشون حياة غير صحية في فقر مدقع، يكونون معرضين للسخرة

وغيرها من أشكال الاستغلال. وفضلاً عن ذلك، هناك علاقة مباشرة مثلًا بين مستويات الالتحاق بالمدارس الابتدائية بالنسبة للبنات وانخفاض حالات زواج الأطفال. باختصار، إن الحق في التعليم يحد من انتهاكات حقوق الإنسان وتحد منه انتهاكات حقو ق الإنسان.

يقتضي الوفاء بإعمال الحق في التعليم بمعزل عن أشكال الحكم أو النظم الاقتصادية. والشرط الوحيد هو أن يكون الحكم ديمقراطيًّا وأن يتم بذلك احترام حقوق الإنسان كافة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى توفر الموارد، إذ أنه حتى عندما يثبت أن الموارد المتاحة غير كافية، تظل الدولة الطرف ملزمة بالسعي لضمان التمتع، على أوسع نطاق ممكن بالحق في التعليم.

ويفترض الالتزام بالمبادئ الثلاثة التالية من قبل جميع الحكومات والجهات المسؤولة عن إعمال الحق في التعليم:

- ✓ **الإلزامية**. لا يحق للآباء ولا للأوصياء ولا للدولة النظر إلى القرار المتعلق بإتاحة التعليم الابتدائي للطفل كما لو كان قراراً اختيارياً، وعليهم واجب الالتزام به. ويمكن للدولة المعينة أن تضع حدًّا أعلى للتعليم الإلزامي يتناسب مع مستوى تطورها، إلا أنه لا يحق لها أن تلغي هذا الحق أو تتجاهله أو تضع عتبات أدنى للتعليم الإلزامي من المستوى الابتدائي.
- ✓ **المجانية**. إن طبيعة هذا المتطلب لا يشوبها لبس. إن فرض رسوم من جانب الحكومة أو السلطات المحلية أو المدرسة، بالإضافة إلى التكاليف المباشرة الأخرى، يشكل عاملاً مثبطاً وحائلاً دون التمتع بالحق.
- ✓ **الإعمال التدريجي**. يجب توجيه خطة العمل نحو تأمين الإعمال التدريجي للحق في التعليم لاسيما في ما يتجاوز الحدود الدنيا الموضوعة عالميًّا. ولا يجب استخدام الإعمال التدريجي للتهرب من المسؤوليات العامة أو الخاصة أو حرف الممارسات عن المسار الحقوقي.

الحق في التعليم في النصوص الدولية والإقليمية

في السنوات الأخيرة اعتمدت مجموعة من خبراء حقوق الإنسان من جميع أنحاء العالم في العام 2019 بمبادئ أبيدجان بشأن الحق في التعليم بعد ثلاث سنوات من المشاورات والتفكير والصياغة. وتسعى مبادئ أبيدجان إلى تعزيز الجهود المبذولة لضمان حماية حق كل فرد في التعليم في سياق المشاركة المتزايدة وغير المنظمة للجهات الخاصة في التعليم. "تقوم مبادئ أبيدجان **بجمع الالتزامات القانونية** للدول **في وثيقة** واحدة والتأكيد عليها، كما تم تطويرها للاستجابة للتأثيرات الضارة والواضحة التي غالباً ما تكون ناتجة عن **التسويق التجاري للتعليم**".

وقد ورد النص على الحق في التعليم في عدد من الوثائق والاتفاقيات الدولية أهمها:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، اعتمدت ودخلت حيز النفاد في العام 1969؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة 12؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة 18؛

- اتفاقية حقوق الطفل المادتان 28 و29؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المادة 10؛
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- اتفاقية حقوق العمال المهاجرين وافراد أسرهم؛
- اتفاقية اليونيسكو للقضاء على التمييز في التعليم؛
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المادة 17؛
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان المادة 41.

اتفاقية حقوق الطفل، المادة 29:

توافق الدول الأطراف على أن يكون تعليم الطفل موجهًا نحو:

(أ) تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها،
(ب) تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة،
(ج) تنمية احترام الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل والحضارات المختلفة عن حضارته،
(د) إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين،
(هـ) تنمية احترام البيئة الطبيعية.

اتفاقية الأشخاص ذوي الاعاقة المادة 24:

1. تسلّم الدول الأطراف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم. ولإعمال هذا الحق دون تمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص، تكفل الدول الأطراف نظامًا تعليميًّا جامعًا على جميع المستويات وتعلمًا مدى الحياة ...
2. تحرص الدول الأطراف في إعمالها هذا الحق على كفالة ما يأتي:
(أ) عدم استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من النظام التعليمي العام على أساس الإعاقة، وعدم استبعاد الأطفال ذوي الإعاقة من التعليم الابتدائي أو الثانوي المجاني والإلزامي على أساس الإعاقة؛ ....
(هـ) توفير تدابير دعم فردية فعالة في بيئات تسمح بتحقيق أقصى قدر من النمو الأكاديمي والاجتماعي، وتتفق مع هدف الإدماج الكامل.
3. تمكن الدول الأشخاص ذوي الإعاقة من تعلم مهارات حياتية ومهارات في مجال التنمية الاجتماعية لتيسير مشاركتهم الكاملة في التعليم على قدم المساواة مع آخرين بوصفهم أعضاء في المجتمع.

سمات التعليم من منظور الحقوق

المقاربة الحقوقية تعتبر التعليم منفعة عامة؛ لذلك هي تقف موقفًا متحفظًا (يميل إلى الرفض) لخصخصة التعليم لأنها تعيد تصنيف التعليم من كونه منفعة عامة أو مجتمعية تقوم على مبدأين هما الديمقراطية وتكافؤ الفرص إلى **منفعة فردية**.

كما تكرس المعايير الدولية مبدأي المساواة وعدم التمييز، في التعليم. وفي عام 1960، اعتمدت اليونسكو اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم التي أقرت بالدور المحوري الذي يضطلع به التعليم في ضمان تكافؤ الفرص لأعضاء المجموعات العرقية والوطنية أو الإثنية كافة. وعرفته بأنه عبارة عن " أي تمييز، أو استبعاد، أو حصر أو تفضيل على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الحالة الاقتصادية أو المولد". وإن أبرز الفئات والأشخاص المعرضين للإقصاء والتمييز هم: النساء والفتيات، الأشخاص ذوي الإعاقة، الأقليات الثقافية والاثنية واللغوية، مجتمعات الشعوب الأصلية، سكان الريف، اللاجئون\ات، المهاجرون\ات، الأشخاص المشردون داخليًّا، البدو والغجر والجماعات الرحالة، عديمو الجنسية...الخ.

وفقًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان أن حظر التمييز هو تدبير فوري. فلا يخضع حظر التمييز لتنفيذ تدريجي ولا لتوافر الموارد، بل ينطبق كلياً وفوراً على كل جوانب التعليم، ويشمل كل أسس التمييز المحظورة دولياً. في السياق عينه، أشارت المعايير الدولية إلى مبادئ أخرى، منها:

- مبدأ **الإنصاف** لا يجب أن تكتفي بتحقيق المساواة بين الجميع في الالتحاق بالتعليم بل أن تكفل لفرادى المتعلمين أن يحصلوا على الدعم الذي يحتاجونه للنجاح كل بحسب ظروفه. وينطوي الإنصاف في التعليم على الالتزام بعد السماح لظروف الطلاب الشخصية والاجتماعية مثل الجنس أو الأصل العرقي أو الوطني من إعاقتهم من تلقي التعليم.
- مبدأ **الدمج والتنوع**، إذ إن التعليم الشامل يهدف إلى ضمان أن يتعلم جميع المتعلمين معًا في بيئة ترحب بهم جميعًا وتوفر لهم الدعم بغض النظر عن خلفيتهم اللغوية والثقافية أو قدراتهم البدنية والعقلية، لاسيما الأشخاص ذوي الإعاقة. يعالج التعليم الشامل للجميع التمييز والتحيز ويُعلِّم التسامح وتقدير التنوع ويتطلّب الإدماج اعتماد نهج قائم على المشاركة.

المقرر الخاص وهيئات المعاهدات

اعتمدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين القرار 33/1998 المؤرخ 17 نيسان / أبريل 1998، الذي قررت فيه تعيين مقرر خاص لمدة ثلاث سنوات تركز ولايته على الحق في التعليم. ومهامه وأساليب عمله مشابه لباقي المقررين الخاصين.

زار المقرر الخاص المعني بالتعليم عددًا من دول المنطقة بينها الجزائر[1] عام 2015. يبين التقرير الخاص بالبعثة جهود الدولة لإعمال الحق في التعليم لناحية تحقيق التكافؤ بين الجنسين وتوفير الهياكل الأساسية الخاصة بالتعليم، فضلًا عن استعراضه للتحديات التي تواجهها في هذا السبيل لناحية ارتفاع نسب التسرب، اكتظاظ الصفوف، ضعف تكافؤ فرص ذوي الإعاقة في الحصول على التعليم وغيرها من المشكلات. أيضًا، تناول التقرير عددًا من التوصيات التي من شأنها حق الدولة على إعمال الحق في التعليم من بينها:

- اعتماد معايير الجودة لنظام التعليم ككل
- وضع نظام وطني لتقييم ورصد المهارات المكتسبة بالفعل من قبل الطلاب
- تحسين اختيار المعلمين وتدريبهم
- تطوير الميزانية التي ستخصص للتعليم،
- جمع ومعالجة بيانات أكثر تقدمًا وموثوقية من أجل تمكين الرصد والتقييم المناسبين للنظام التعليمي،
- التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجعل الحق في التعليم قابلاً للإنفاذ في النظام القانوني المحلي
- إدماج التدريب المهني في التعليم العام وتعزيز القيمة الخاصة بالتعليم والتدريب المهني من خلال حملات التوعية،
- اتخاذ تدابير اجتماعية وتعليمية للحفاظ على جميع الأطفال حتى سن 16 عامًا في المدرسة،
- تخصيص المزيد من الموارد البشرية والمالية من أجل وقف التدهور في تدريس الأمازيغية، بوصفها لغة وطنية.

هذا وقد سبق للمقرر الخاص زيارة تونس في العام 2012 والمغرب في العام 2008.

اضافة إلى المقرر الخاص، تهتم **هيئات المعاهدات بقضايا الحق في التعليم** سواء من خلال قائمة المسائل أو من خلال الملاحظات الختامية التي توجهها إلى الدول في معرض تقديم التقارير الدورية أو من خلال التعليقات العامة.

ومن الأمثلة على الملاحظات الختامية:

- مواصلة الاستثمار في تحسين نوعية التعليم في المدارس الحكومية من أجل منع التمييز على أساس الوضع الاجتماعي – الاقتصادي؛
- اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الأطفال، لا سيما الأطفال اللاجئين، إلى ترك المدرسة أو عدم الالتحاق بها، وتوجه انتباه الدولة إلى الالتزام بضمان إمكانية الالتحاق بالتعليم ومقبوليته وتوافره وقابلية تكييفه...؛

- ضمان الحق في التعليم الإلزامي المجاني للجميع ومواصلة جهودها الرامية إلى زيادة فرص حصول الأطفال اللاجئين وملتمسي اللجوء والأطفال عديمي الجنسية على التعليم، عن طريق إزالة الحواجز التي تحول دون ذلك، ومنها عدم كفاية المرافق والتمويل؛
- تعزيز الجهود المبذولة لرفع معدلات الاستمرار في الدراسة وخفض معدلات الانقطاع المبكر عنها...؛

[1] https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G15/135/56/PDF/G1513556.pdf?OpenElement

- اتخاذ تدابير لرفع مستوى جودة التعليم بشكل عام، ولا سيما في المدارس العامة، وزيادة عدد المعلمين المؤهلين، بمن فيهم العاملون مع الأطفال ذوي الإعاقة؛
- تحديث المناهج الدراسية؛
- توصي اللجنة الدولة الطرف بتكثيف جهودها لمراجعة المناهج الدراسية والكتب المدرسية للقضاء على التصورات النمطية لأدوار المرأة المبنية على السلطة الأبوية؛
- توصي اللجنة الدولة الطرف بأن تحسّن تدريب المدرسين في مجالات شؤون الجنسين وحقوق المرأة والمساواة.

5- نقاط خاصة

التعليم والثقافة والحق في المعرفة

تتميز مقاربة هذا الدليل بالدعوة إلى التعامل مع التعليم بما هو شأن معرفي وثقافي بدل النظر إليه بأنه قطاع اجتماعي. لا ينفي ذلك وجود بعد اجتماعي واقتصادي في التعليم، إلا أن ذلك ليس سمته الأساسية إذا ما أردنا أن ننظر إلى التعليم من المنظور التنموي – الحقوقي. ونذكّر في هذا الصدد بتسمية العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية **والثقافية** حيث للحقوق الثقافية وجودها الذاتي غير المدمج في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد خصصت المادتان 13 و14 للتعليم، والمادة 15 للحقوق الثقافية وذكرت عددًا منها مثل حق كل فرد أن يشارك في الحياة الثقافية، والتمتع بفوائد العلم وتطبيقاته، وحماية المدعين والعلماء والمخترعين (انظر العهد). أضف إلى ذلك أن دليل التنمية البشرية الشائع الاستخدام على نطاق واسع يشمل ثلاثة أبعاد: الاقتصادي (الحصة من الناتج المحلي) والاجتماعي – الصحي (العمر المتوقع) والمعرفي (مستوى التعليم). اضف إلى ذلك الإشارات الثابتة إلى احترام التنوع الثقافي في كل أنواع السياسات حتى أكثرها "طبيعية" (انظر مثلًا الحق في الغذاء الذي سبق التطرق إليه في الهدف الثاني للتنمية المستدامة حيث إن احترام العادات الثقافية الغذائية للشعوب والأفراد هو مكون أساسي لهذا الحق وكذلك الأمر بالنسبة الصحة أو أي شأن آخر.

بهذا المعنى **للمدرب** أن يشجع المشاركين على التفكير بهذا الترابط بين التعليم ومجمل المجال المعرفي والثقافي، لاسيما في عصرنا هذا، حيث لم تعد المدرسة المصدر الوحيد للمعرفة، ولا التعليم هو المصدر الوحيد لتكوين الثقافة والقيم. وتشترك بتكوين شخصية الفرد وثقافته (والجماعات والشعوب) أطراف ومؤسسات أخرى نذكر منها على سبيل المثل الأسرة، والمؤسسة الدينية، والإعلام بما هو تعبير عن الفضاء الوطني والفضاء المعولم الأكثر اتساعًا، وهذه ليست وحدها إنما هي الأكثر تأثيرًا بشكل مباشر على الأفراد، لاسيما الأطفال والمراهقين داخل مؤسسة المدرسة التي هي بدورها مساهمة في هذه العملية.

في هذا السياق يمكن التأمل في المزيج القيمي- الثقافي الذي تقدمه كل مؤسسة بلداننا بدءًا من العائلة (يغلب الطابع التقليدي) والمؤسسة الدينية (طابع تقليدي أو أصولي) أو الإعلام (كل أنواع المؤثرات والتوجهات التقليدية والأصولية والحديثة والعلمية والخرافية ...الخ)، وكيف يتفاعل ذلك في المدرسة وفي مضمون المناهج والأساليب التربوية، وكيف تتفاعل المدرسة والمناهج مع ثلاثي الأسرة – المؤسسة الدينية – الإعلام.

إن لحظ الدور المعرفي – الثقافي للتعليم يؤدي حكمًا إلى إيلاء أهمية أكبر لإصلاح المناهج وأساليب التعليم، وربط ذلك بمسار التنمية في البلد وبنوعية المشاكل والتحديات التي يواجهها (حرب، تطرف، هويات فرعية تغلب على الانتماء الوطني، ثقافة أبوية – ذكورية، غياب أو ضعف التفكير النقدي أو التفكير العلمي....الخ).

المدرسة وإصلاحها أي وجهة

ربطًا بالنقطة السابقة تطرح مسألة الوجهة المناسبة للإصلاح التربوي والتعليمي، وثمة تياران كبيران هنا يعكسان التقابل بين تيارين كبيرين في التنمية. الأول يغلب مبدأ المنفعة والاقتصاد على ما عداهما؛ والثاني يغلب مبدأ التضامن والمساواة وقيم حقوق الإنسان. التوجه الأول يعبّر عنه في التعليم في أفكار من نوع أن وظيفة التعليم هي توفير المهارات اللازمة لسوق العمل ويركز بشكل خاص على التطوير التنكولوجي مثلًا، وعلى التدريب المهني الموجه لتلبية احتياجات السوق، ويقلل من أهمية المعرفة الأفقية والثقافة العامة والعلوم الإنسانية. في حين أن التوجه الثاني يركز على الوظيفة المجتمعية للتعليم وعلى المناهج وأساليب التعليم التي تتيح تكوين معرفة نقدية والتدرب على المشاركة في الحياة العامة وقيم الحقوق والمواطنية، والتعلم مدى الحياة، ورفض أي تمييز بين تعليم للنخبة وتعليم للآخرين. والمقاربة الثانية هي المقاربة التنموية – الحقوقية.

إن إصلاح المنظومة التربوية لا يمكن أن يتم باعتماد وصفات موحدة وتقنية، بل إن التعليم (ومجمل وسائل إنتاج المعرفة ونشرها والتكوين الثقافي والقيمي غير المدرسة)، يجب أن تنطلق من تذليل المشكلات الفعلية التي تواجه أنظمة التعليم في البلد المحدد وأن تقترح الإصلاحات التي تتناسب معها.

للمدرب

... أن يشجع على التعرف إلى هذه المشكلات والتفكير في وجهة الإصلاحات الخاصة بالبلدان التي ينتمي إليها المشاركون على امتداد جلسة التدريب، ويمكنه استخدام الشريحتين التاليتين لتحفيز مثل هذا النقاش.

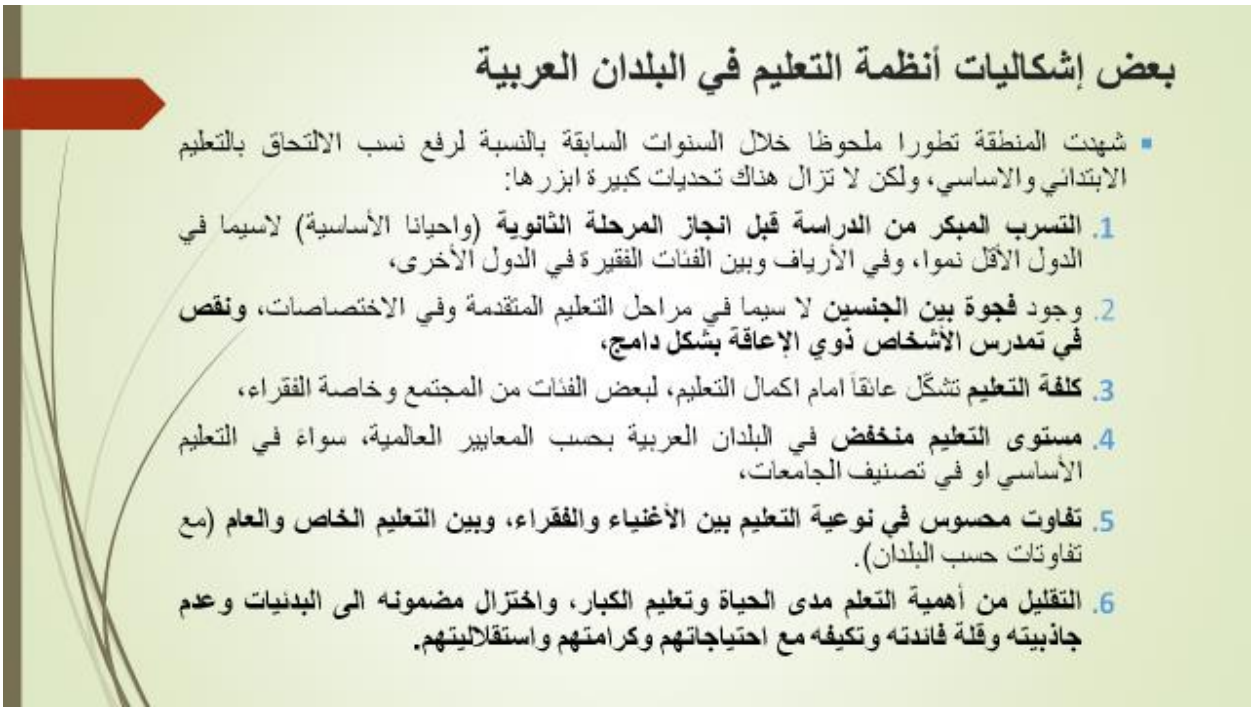



ما بعد كورونا

ترك انتشار جائحة الكورونا أثرًا كبيرًا على التعليم في كل الدول دون استثناء مع تفاوت في الأثر السلبي بين بلد وآخر. وكانت الاستجابة الفورية لانتشار الوباء هي الإقفال التام أو الجزئي وتقييد التنقل والتجمع. وقد طال

ذلك المؤسسات التعليمية التي تجمع بطبيعتها بين أعداد كبيرة من الأطفال والمراهقين والشباب، بما يجعل إمكانية العدوى أكثر احتمالًا. وتمثلت الاستجابة الأكثر شيوعًا للمؤسسات التعليمية في الانتقال الكلي أو الجزئي إلى التعليم عن بعد باعتباره بديلًا عن التواجد الجسدي وبأعداد كبيرة في المؤسسة.

يطرح ذلك عددًا من الأسئلة والمشكلات:

1- **التفاوت واللامساواة:** يشمل ذلك التفاوت في القدرات المادية بين البلدان على التعليم عن بعد، سواء لجهة توفير الأجهزة، والبنية التحتية المؤهلة لشبكات الاتصالات وسرعة الإنترنت وكلفته...الخ. ومثل هذا التفاوت قائم بين البلدان وداخل البلد الواحد بين الفقراء والأغنياء، أو بين العاصمة والمناطق الأخرى.

2- **التفاوت في الخبرة:** فبعض البلدان لديها تقاليد سابقة في استخدام الوسائل الإلكترونية في الحياة اليومية، بما في ذلك التعليم، خلافًا لبلدان أخرى. كما أن قدرات الأجهزة والمؤسسات والكوادر البشرية والإدارية متفاوتة بشدة، وهذا شرط ضروري لنجاح التجربة.

3- **حدود التعليم عن بعد مقارنة بالتعليم المباشر:** وثمة اختلاف كبير في النظر إلى حدود التعليم عن بعد، إذ يرى البعض أنه يمثل مستقبل التعليم الحقيقي، وأنه يوسع الآفاق المعرفية بشكل غير محدود وذلك بعض النظر عن وباء الكورونا. في حين يرى آخرون أن التعليم عن بعد فتح إمكانيات معرفية كبيرة جدًّا، إلا أنها لا تحل محل التواصل المباشر بين التلاميذ – الطلاب وبينهم وبين المعلمين – الأساتذة، وأن التعليم عن بعد غير كاف لبلورة الشخصية وتعزيز الكفاءات والمهارات الاجتماعية والمواطنية والتكوين النفسي والثقافي للمتعلمين. لذلك ينظر إلى التعليم عن بعد بصفته عنصرًا مكونًا ومتفاعلًا مع العناصر الأخرى التي تتضمن حكمًا التواصل البشري المباشر.

4- **استشراف مستقبلي:** إن دروس الكورونا، خلافًا لمن يرى المستقبل في زوال التعليم المباشر (الذي يحتاج حكمًا إلى تغيير جذري لاسيما التعليم المؤسسي منه) لصالح التعليم عن بعد، تذهب في الاتجاه المعاكس تمامًا. فما كشفته هذه الجائحة هو أنها متولدة أصلًا عن أيديولوجية المنفعة والتضحية بكل شيء على مذبح الاقتصاد والربح والتكنولوجيا...الخ، وقد تبين هشاشة هذا النمط الثقافي والحضاري في آن. لذلك فإن ما بعد كورونا سوف يشهد صراعًا قاسيًا مع من يريد إعادة الأمور إلى ما كانت عليه رغم تراكم الفشل المدوّي على كل صعيد، وبين من يحفّز في المقابل التوجهات الإنسانية والاجتماعية التضامنية والعمل من أجل عالم جديد يتجاوز مبدأي المنفعة، الساعي إلى الهمينة على ما عداه. لذلك فإن التصور البديل والأكثر واقعية لمستقبل التعليم هو في المزج السليم والمتوازن بين قنوات التعلم المباشرة وعن بعد، وفي التركيز مجددًا على الدور التحويلي للتعليم في بناء العالم الجديد البديل وقيمه البديلة، وأيضًا في الانتقال من المدن العظيمة والأبنية الضخمة والمؤسسات التعليمية الكبيرة إلى ما هو أكثر تواضعًا وإنسانية وتآلفًا مع الطبيعة والإنسانية. لذلك فإن النموذج المستقبلي الأمثل لمؤسسات التعليم ربما كان العودة إلى مدرسة الحي أو القرية – البلدة ذات الحجم المتناسب مع محيطها، والمندمجة معه والأكثر إنسانية، لا التحول إلى المتعلم المنعزل أمام شاشة الحاسوب.

للمدرب

... أن يشجع على مناقشة عامة لآثار كورونا في البلدان المعنية في صيغة عصف ذهني، وأن يطرح أسئلة مستوحاة من النقاط السابقة وغيرها على المشاركين. صيغة العصف الذهني هي الأكثر ملاءمة هنا لأن هذه المسائل غير ناضحة بعد وسوف يكون من الصعوبة تقديم اقتراحات ملموسة في ما يتعلق بها.

6- التمارين:

للمدرب

لا يحل هذا الدليل محل الاجتهاد الشخصي للمدرب في اختيار أو تصميم ما هو مناسب من مضامين وتمارين مناسبة للتدريب الذي يقوم به. لذلك يتجنب الدليل تحديد قائمة محددة بشكل صارم ونهائي للتمارين المحتملة، ويشجع المدربين والمدربات على القيام بمجهود شخصي على هذا الصعيد، يمكن أن يتضمن دمج عناصر من أكثر تمرين مقترح، أو إضافة عناصر أخرى إلى التمارين متناسبة مع سير التدريب نفسه وحاجات واهتمامات المشاركين، ومستوى تفاعلهم، والمهام التي يقومون بها في عملهم.

التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة: هدف التنمية المستدامة الرابع
التمرين الأول – أساسي، مجموعات عمل
تكييف الهدف الرابع وطنيًّا

للمدرب

يهدف هذا التمرين إلى تعميق الفهم النقدي للهدف الرابع من خلال الطلب إلى المشاركين الموزعين على مجموعات عمل، أن ينتجوا صيغة وطنية للهدف الرابع متناسبة مع وضع بلدهم. ويستخدم المدرب لهذا الغرض العرض المفصل للمقاصد، وتوزيعها على الأبعاد الفرعية المكونة للهدف. ويمكن اتباع هذا التمرين بتمرين ثان يطال السياسات المناسبة، وثالث يطال المؤشرات للمشاركين في مستوى أكثر تقدمًا.

التمرين

1- يعرض المدرب على المجموعة كاملة الشرائح التي تتضمن جدول مقاصد النتائج، والشكل البياني الذي يتضمن المقاصد مع الأبعاد الفرعية، ويذكر بمضمونها بشكل سريع، ويطلب منهم العودة إلى النص الكامل كلما احتاج الأمر.

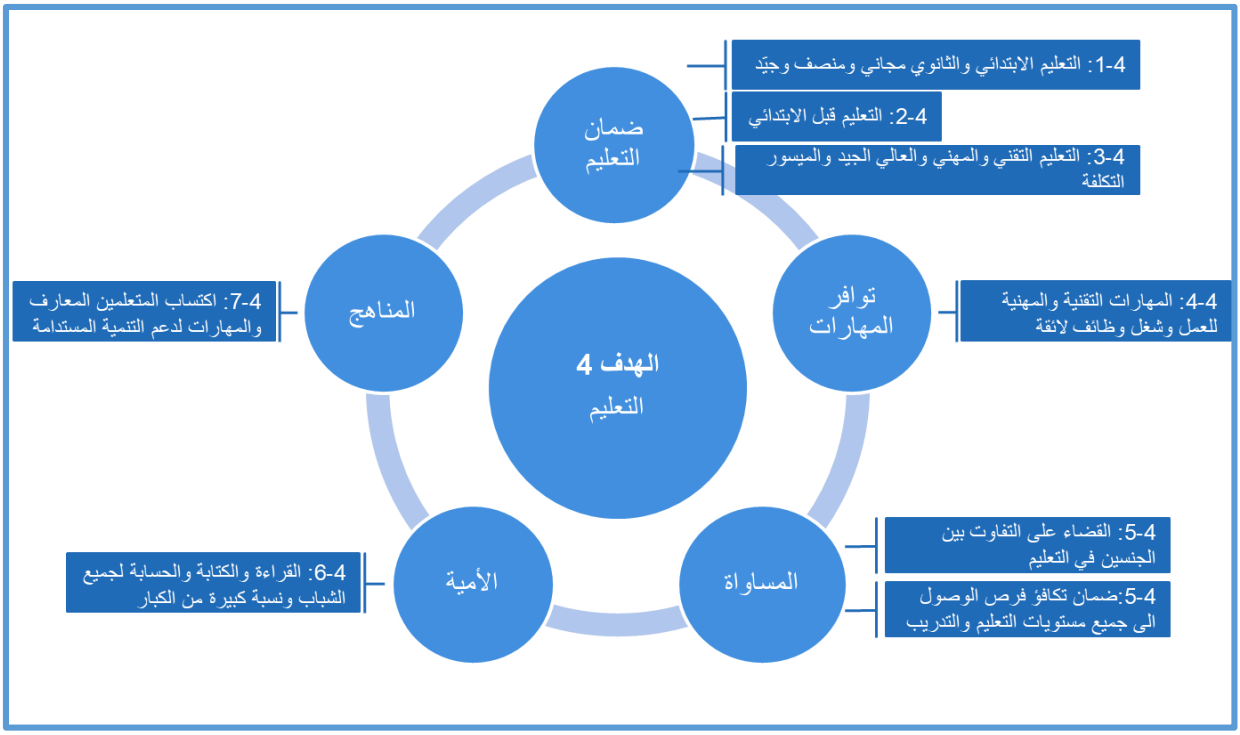

2- يوزع المدرب المشاركين على مجموعات حسب البلدان ويطلب منهم تنفيذ التمرين مع تزويدهم بالأسئلة المساعدة. **التمرين يقتصر على المراحل التعليمية الممتدة من الروضة حتى نهاية المرحلة الثانوية ولا يشمل المستوى الجامعي.**

3- **الأسئلة المساعدة والخطوات:**

- ✓ أولاً: نظّم جدولًا بالأبعاد الفرعية الرئيسية لأهداف نظام التعليم في بلدك انطلاقًا من الأبعاد التالية، وأضف إليها أي أبعاد أو مسائل ذات صلاحية حسب رأي المجموعة. الأبعاد المقترحة المستوحاة من الهدف الرابع هي الآتية: الالتحاق بالتعليم في مختلف المراحل؛ نوعية التعليم؛ التفاوت وعدم المساواة في التعليم؛ المهارات والتأهيل للعمل؛ المناهج وأساليب التدريس؛ القيم والتأهيل المواطني والمجتمعي؛ الأمية القرائية والوظيفية؛ التعلم مدى الحياة (لاسيما للكبار)؛ أضف أي أبعاد أخرى هامة في بلدك.
- ✓ ثانيًا: حاول أن تضع كل مقصد من مقاصد الهدف الرابع مقابل أحد هذه الأبعاد.
- ✓ ثالثًا: قيّم مدى ملاءمة كل مقصد لوضع بلدك ومدى استجابته للأولويات الوطنية.
- ✓ رابعًا: قم بتكييف المقصد أو اكتب مقصدًا جديدًا متناسبًا مع وضع بلدك.
- ✓ خامسًا: أعِد كتابة مقاصد الهدف الرابع الخاصة ببلدك (اقتصر فقط على ما هو مناسب واهمل ما ليس أساسيًّا بالنسبة إلى وضع بلدك).

البعد الفرعي	المقصد كما هو في الهدف الرابع	مدى الملاءمة والأولوية وطنيًّا	المقترح الوطني البديل أو تأكيد ملاءمة المقصد العالمي
الالتحاق			
النوعية			
التفاوت			
مهارات العمل			
مناهج وطرق التدريس			
القيم والسلوكيات			
الأمية			
التعلم مدى الحياة			
أخرى....			
أخرى....			

4- تعرض كل مجموعة نتائج عملها.

5- يدير المدرب الحوار ويقارن النتائج، ويحتفظ بالجداول للتمرين التالي.

التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة: هدف التنمية المستدامة الرابع
التمرين الثاني – أساسي/متقدم، مجموعات عمل
تكييف الهدف الرابع وطنيًّا - السياسات

التمرين

1- يعرض المدرب على المجموعة كاملة الشرائح التي تتضمن جدول مقاصد الوسائل/السياسات، والشكل البياني الذي يتضمنها، ويذكر بمضمونها بشكل سريع، ويطلب منهم العودة إلى النص الكامل كلما احتاج الأمر.

الهدف الرابع: مقاصد الوسائل/السياسات	
4- أ	بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئه بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع.
4 – ب	الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعملية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2030.
4 – ج	الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030.

2- - يوزع المدرب المشاركين على مجموعات حسب البلدان نفسها كما في التمرين الأول، ويطلب منهم تنفيذ التمرين مع تزويدهم بالأسئلة المساعدة. **التمرين يشمل كل المستويات بما في ذلك المستوى الجامعي.**

3- **الأسئلة المساعدة والخطوات:**

انطلاقًا من نص المقاصد والشروحات والنقد الذي ورد في النص التدريبي، يطلب إلى المجموعة التفكير في وضع البلد الذي ينتمي إليه أعضاء المجموعة والسعي للإجابة عن الأسئلة والنقاط الآتية:

- ✓ هل تتوفر في بلدك المباني المدرسية والتجهيزات بالكمية الكافية لكل التلامذة؟
- ✓ هل تتوفر فيها الشروط المراعية للجنسين، وللأشخاص ذوي الإعاقة؟ من هي الفئات المستثناة في بلدك؟
- ✓ **ما هي السياسات والتدخلات المطلوبة لسد النواقص: أمثلة حقيقية من بلدك؟**
- ✓ ما هو مستوى الالتحاق الجامعي في بلدك؟
- ✓ هل هناك تكافؤ في الفرص في دخول الجامعة للجميع في بلدك؟ من هي الفئات التي تواجه صعوبة؟ وما هو السبب في عدم المساواة في الدخول إلى الجامعة؟
- ✓ هل فرص العمل متساوية لجميع الخريجين أم أن هناك تمييزًا بين الجامعات؟
- ✓ **ما هي السياسات والتدخلات المطلوبة لمعالجة هذه المشكلات: أمثلة حقيقية من بلدك؟**
- ✓ ما هو وضع الهيئات التعليمية (ما قبل الجامعية في بلدك): هل هي متوفرة بالعدد الكافي؟ هل هي مؤهلة؟ ما هي الثغرات بالنسبة إلى التأهيل؟
- ✓ هل تعتمد الأساليب الناشطة في التدريس أم لا يزال التدريس تقليديًّا؟
- ✓ هل مهنة التعليم مقيّمة جيدًا في بلدك؟
- ✓ **ما هي السياسات والتدخلات لمعالجة الثغرات المتعلقة بالهيئة التعليمية: أمثلة حقيقية من بلدك؟**

4- للمدرب أن يلفت نظر المشاركين إلى أن التركيز يجب أن يكون على اقتراح السياسات والتدخلات المناسبة في البلد المعني، انطلاقًا من نص مقاصد السياسات في الهدف الرابع. وللمشاركين أن يضيفوا أي نقاط هامة

بالنسبة إلى وضع بلدهم (على سبيل المثال إذا كان القصور ناجمًا عن الحرب وتدمير المدارس، يجب أن يضاف ذلك ويوضع في حجمه الفعلي في الوصف وفي اقتراح السياسات).

5- تعرض كل مجموعة نتائج عملها. يمكن للمجموعة أن تختار الشكل المناسب لعرض نتائج عملها بما في ذلك جدول مشابه للجدول في التمرين الأول.

6- يدير المدرب الحوار ويقارن النتائج.

التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة: هدف التنمية المستدامة الرابع
التمرين الثالث: متقدم، مجموعات عمل
تكييف المؤشرات لقياس الإنجاز في التعليم

1- يوزع المدرب المشاركين على مجموعات حسب البلدان نفسها التي نفذت التمرين الأول والثاني، ويطلب منهم تنفيذ التمرين مع تزويدهم بالأسئلة المساعدة. **التمرين يقتصر على المراحل التعليمية الممتدة من الروضة حتى نهاية المرحلة الثانوية ولا يشمل المستوى الجامعي.**

2- يطلب إلى كل مجموعة أن تستعيد الجدول الذي أعدته عن الهدف الرابع الذي جرى تكييفه حسب الخصائص الوطنية.

3- يطلب إلى كل مجموعة أن تراجع الجدول الخاص بالمؤشرات (مؤشرات مقاصد النتائج فقط)، ويفكروا في دلالاتها بالنسبة إلى بلدهم، وان يقيموها بناء على ذلك، وأن يختاروا ما هو ملائم ومنسجم مع المقاصد الوطنية.

4- استكمال الجدول بإضافة عمود بالمؤشرات الملائمة من الصيغة الاصلية للهدف، وإضافة أي مؤشرات بديلة أو معدلة ملائمة للخصائص الوطنية.

جدول الهدف الرابع الوطني مع مؤشراته

البعد الفرعي	المقصد المناسب وطنيًّا كما توصلت إليه المجموعة سابقًا	مدى ملاءمة المؤشر العالمي	المؤشر المقترح (يمكن أن يكون نفسه المؤشر العالمي أو مؤشرًا بديلًا)
الالتحاق			
النوعية			
التفاوت			
مهارات العمل			

مناهج وطرق التدريس			
القيم والسلوكيات			
الأمية			
التعلم مدى الحياة			
أخرى....			
أخرى....			

5- تعرض المجموعة نتائج عملها.

6- يدير المدرب النقاش ويقوم بالمقارنات ويستخلص النتائج.

التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة: هدف التنمية المستدامة الرابع
التمرين الرابع: أساسي/متقدم، مناقشة عامة
أي مدرسة؟

للمدرب أن يطّلع على تقرير الفتاة العربية المراهق – كوثر 2003 الفصل الخاص بالمدرسة، وعلى حقيبة كوثر التدريبية حول المراهقة – كوثر 2004. التمرين مأخوذ بتصرف من الحقيبة التدريبية لكوثر.

1- ينفذ هذا التمرين في صيغة عصف ذهني ومناقشة عامة يديرها المدرب.

2- يوزع المدرب هذا المقطع من كتاب ميشال فوكو، ويقرأ بشكل جماعي.

المدرسة، السجن، الثكنة

في كتابه المراقبة والمعاقبة- ولادة السجن، يكشف ميشال فوكو عن الخيط الجامع بين المدير والمدرسة والمستشفى والسجن والمشغل والثكنة العسكرية..؛ إنها جميعاً مؤسسات تقوم على التحكم بالجسد من خلال نظام من الانضباط الصارم المعزز بالعقوبات. تتشابه هذه المؤسسات لا في نظامها العلائقي وفلسفتها التربوية فحسب، بل حتى في هندستها المعمارية: غرف موزعة صفوفاً منظمة على جانبي ممرات مستقيمة؛ ساحات الاستراحة المسورة والمراقبة؛ المصطبة العالية التي تسمح بالرؤية الإجمالية لكل ما يجري ضمن القاعة أو الباحة؛ نظام الأمكنة المحدد وفق تراتبية ثابتة معروفة...الخ.
تقوم المدرسة على مراقبة التفاصيل، على "الأشياء الصغيرة" والتحكم بها كوسيلة للانضباط

3- يعطي المدرب وقتًا للمشاركين لقراءة صامتة ومتمعنة في هذا النص (أو في مجموعات من اثنين أو ثلاثة في أماكنهم)، ويطلب إليهم استخراج الأفكار الرئيسية.

4- يطلب المدرب إلى المشاركين أن يبدوا رأيهم في مدى انطباق الوصف الوارد في النص على المدارس في البلدان التي ينتمي إليها المشاركون.

5- يطلب المدرب إلى المشاركين أن يقترحوا أفكارًا لوجهة إصلاح المدرسة والأنظمة التعليمية، ويدير النقاش مستوحيًا الأفكار التي يتضمنها النص التدريبي، يلفت إلى توافقها أو اختلافها مع الهدف الرابع.